

السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي

صالح بن محمد الخثلان

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الأخيرة كثافة في أطروحات الإصلاح السياسي النابعة من مصادر داخلية وخارجية انعكست في كثير من السياقات المحلية في شكل حراك سياسي شعبي من ناحية، وإجراءات حكومية تتراوح بين إعلان الرفض والاستجابة المحدودة من ناحية أخرى. ولقد كان لتزامن طرح هذه المبادرات، وكذلك نمو وتيرة الحراك السياسي مع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانعكاسات تلك الهجمات على السياسة الخارجية الأمريكية، دوره في تصوير ما يحدث، وكأنه قد جاء نتيجة مباشرة لضغوط خارجية، وأننا من دونها – وفقاً لهذه الرؤية – لم نكن لنشهد أي تحرّك إيجابي نحو تطوير العملية السياسية باتجاه تعزيز المشاركة، وتحديث وضبط آليات الحكم بما يحقق العدالة ويعزّز الحقوق المدنية للمواطنين^(١).

وإن نظرة متعمّقة للواقع العربي تكشف عن أن ما يعيشه الكثير من المجتمعات العربية من تحولات سياسية قد سبق الهجمات بكثير، وتشهد بذلك الإصلاحات السياسية في الأردن واليمن والمغرب وعدد من دول الخليج، التي جاءت نتيجة استجابة لتغيّرات داخلية جعلت من الصعوبة بمكان الاستمرار في آليات الحكم التقليدية دون تقدير لما تحقق من نمو في الوعي السياسي لدى الكثير من الفئات الاجتماعية، هذا فضلاً عن أن إرجاع ما يجري اليوم من خطوات إصلاح سياسي إلى مجرد ردّ فعل لعامل الضغط الأجنبي، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، يمثل اختزالاً معيباً، ويعكس قصوراً في فهم دور البيئة الخارجية في الشأن المحلي على مستوى العالم أجمع^(٢).

(١) كانت النظرة السابقة تشير إلى دور «العامل الخارجي» في عملية الانتقال الديمقراطي، باعتباره عائقاً أمام تحقيق مثل هذا الانتقال، وخاصة من جانب الولايات المتحدة «القوة الخارجية الأهم» التي كانت تخشى من الانعكاسات المحتملة لهذا الانتقال على مصالحها. للمزيد حول الموقف من مبادرات الإصلاح، انظر: برهان غليون، «المبادرات الأميركية لدمقرطة العالم العربي»، على الموقع: <http://hem.bredband.net/dccls/borhan.htm>.

(٢) لقد لاحظ الكثير من المهتمين بالمنطقة بأنها قد تخلفت عن مسيرة الإصلاح السياسي، وكانت عصية على الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت اكتساح العالم في نهاية السبعينيات. حول ما عرف بالموجة الديمقراطية الثالثة، انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

ولا شكَّ في أن هذا الدور ليس جديداً، إلا أنه نتيجة لتطورات كبيرة أحدثتها العولمة، فقد نما خلال السنوات الأخيرة بدرجة جعلت من الصعب الاستمرار في التمييز التقليدي بين الداخل والخارج، كما تسبَّب في تراجع السيادة الوطنية.

إن الإصرار على فهم ما يجري باعتباره مجرد نتيجة لضغوط خارجية، يتسبَّب في اتخاذ مواقف رافضة لكلِّ ما قد يكون عاملاً إيجابياً في تجاوز عوائق الإصلاح السياسي التي قد لا تستطيع مكوّنات البيئات الداخلية وحدها أن تتجاوزها. لقد كان طبيعياً أن تلجأ الحكومات، وهي الحريصة على بقاء الأمر الواقع دون تغيير، إلى تصوير ما يجري كمحاولات أجنبية للتدخل في الشؤون الوطنية، وأن مبادرات الإصلاح تمثل انتقاصاً من السيادة الوطنية، إلا أن المستغرب أن يشارك في هذا الموقف ويروج له مفكِّرون وإعلاميون وناشطون، وهم بذلك - وبشكل غير واع - ينتهون إلى دعم مواقف الحكومات في رفضها دعوات الانفتاح تحت حجة مقاومة التدخل الأجنبي.

مشكلة الدراسة وهدفها

شهد العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حراكاً سياسياً ومظاهر مختلفة لعملية إصلاح للأوضاع السياسية القائمة باتجاه تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين وتطوير آليات الحكم، وقد كان ذلك واضحاً بشكل خاص في مصر والعربية السعودية ودول الخليج. ولقد أرجعت معظم الكتابات العربية هذه التحولات إلى الضغوط الخارجية الداعية إلى الإصلاح، والمرتبطة بمشروع الحرب على الإرهاب المتضمن التحرك باتجاه إحداث تغييرات إيجابية في البيئات السياسية لعدد من الدول العربية، التي نظر إليها كمساهم في التطرف الديني والعداء للولايات المتحدة. لقد أجمعت غالبية الكتابات التي تناولت حالة الحراك السياسي في الوطن العربي على أنها مجرد استجابة لضغوط أجنبية، مما يجعل من الصعوبة المراهنة على استمرار هذه الحالة وتوقفها على طبيعة مواقف ومصالح الأطراف الأجنبية ذات العلاقة، ويقصد بذلك بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك قدرة الحكومات العربية على إحداث تغيير في هذه المواقف من خلال تكييف تحرُّكها الخارجي بهدف امتصاص الضغوط. والدراسة تسعى إلى مناقشة هذا الافتراض من خلال الكشف عن مكوّنات السياق الدولي الجديد، وأثرها في عملية الإصلاح السياسي، مما يستدعي إعادة تعريف العامل الخارجي، وعدم قصره على مجرد الضغط السياسي، ومن ثمَّ قدرة الأنظمة العربية على التراجع عن عملية الإصلاح بمجرد توقف ممارسة الضغط.

أولاً: محدّدات الإصلاح والتدخل الأجنبي

قبل البحث في قضية السياق الدولي وأثره في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، لا بدُّ لنا من توضيح مسألتين مهمتين، تتمثلان في ما يلي:

– أن التحول، وخاصة في المجال السياسي في أي مجتمع كان، هو نتيجة لتداخل

مجموعة من العوامل النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية. وفي الغالب، فإن البيئة الداخلية تبقى المحدّد الرئيس لحدّة واتجاه التحولات السياسية، في حين تلعب البيئة الخارجية دور المساعد والمحفز^(٣). وكما نعلم، فإن مساعي الإصلاح السياسي على الساحة العربية ليست جديدة، وعلى سبيل المثال فإن ما يحدث اليوم في مصر من حراك سياسي يعدّ تراكمًا لمطالب تاريخية بدأت منذ الثمانينيات، حيث كان أبرزها المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ، وعلى ذلك فإن ما يجري اليوم إنما يعدّ تنامياً لتلك المسيرة، حيث تحاول القوى السياسية الاستفادة من المعطيات الجديدة في البيئة الدولية للدفع بالإصلاحات إلى الأمام.

وكما تدلّ تجربة شرق أوروبا، فإن الإصلاح والتغيّر لا يظهران فجأة، حيث إنّ سقوط الأنظمة الاشتراكية خلال فترة وجيزة لم يكن مجرد نتيجة لرفع موسكو يدها عن المنطقة، بل يعدّ تراكمًا تاريخيًا لمطالب التغيّر التي بدأت مبكراً بعد تأسيس تلك الأنظمة مباشرة، حيث انطلقت حركة المعارضة، سواء في شكل إضرابات عمالية في بولندا منذ عام ١٩٥٣، أو معارضة سياسية كما في عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٧^(٤).

إن الدور الخارجي - إذاً - مهم، لكنه مكمل للبيئة الداخلية، التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير. هذه البيئة الخارجية تغيّرت اليوم بشكل جذري، وأصبحت أكثر تأثيراً في التحولات السياسية الداخلية، وبشكل يصعب التحكم فيه، وباتجاه يعمل لمصلحة قوى المعارضة على حساب السلطة. لقد كان دور البيئة الخارجية في السابق محصوراً في مجرد ممارسة ضغوط في إطار اللعبة السياسية التقليدية - استخدام القضايا الداخلية كأوراق للابتزاز - وكانت الحكومات في وضع أفضل نسبياً للتعامل معه واحتوائه من خلال الدخول في ترتيبات مشتركة مع الدولة الممارسة للضغط في إطار السياسة الخارجية دون حاجة إلى إجراء تعديلات داخلية تتعلق بترتيبات السلطة. فعلى سبيل المثال، وحتى هجمات أيلول/سبتمبر، لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالشأن الداخلي للدول التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة. واليوم، لم يعد هذا الأمر قائماً، بل تبدّل، حيث نشأت مكوّنات جديدة في البيئة الخارجية لا تتحرك وفق آليات اللعبة السياسية التقليدية، كما إنّ مجال اهتمامها يتجاوز السلوك الخارجي للدولة إلى ترتيباتها السياسية الداخلية باتجاه تمكين المواطن في علاقاته مع السلطة.

- أن التدخل الأجنبي في المنطقة حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي ليست جديدة، بل حالة متواصلة تتعلق أسبابها بمكانة الوطن العربي الاستراتيجية، سواء ما يتعلق بثرواته أو في إطار الصراع الدولي. ولا شكّ في أن احتلال العراق يمثل نموذجاً صارخاً للتدخل الأجنبي في المنطقة. كما أنّ مبادرات الإصلاح القادمة من عواصم عربية تمثل هي الأخرى

(٣) العامل الخارجي في حالات قليلة جداً استثنائية قد يكون الأهم في عملية الانتقال الديمقراطي، مثال اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

(٤) حول تاريخ التحولات في دول شرق أوروبا، انظر: George Schöpflin, *Politics in Eastern Europe, 1945-* 1992 (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1993).

شكلاً من أشكال التدخل. إذاً القصد ليس نفي حقيقة التدخل، ولكن الدعوة إلى عدم الاقتصار عليه في فهم أثر السياق الدولي في ما يشهده كثير من المجتمعات العربية من تحولات سياسية.

لا شك في أن عملية التغيّر والإصلاح تبقى مسألة داخلية في الدرجة الأولى، إلا أن البيئة الخارجية بوضعها الراهن قد وقّرت آليات جديدة يسيّر على قوى المعارضة التي تمثل الطرف الآخر في العملية السياسية التحرك السياسي بشكل لم يكن ليتحقق سابقاً بالنظر إلى البيئات التسلطية التي يعيشها الكثير من المجتمعات العربية. اليوم، وبفعل هذه الآليات، توفّرت لهذه القوى السياسية، بل حتّى للأفراد الناشطين بشكل مستقل، إمكانية التحرك وتجاوز القيود المفروضة عليهم دون التسبّب في ملاحقات قانونية مقارنة بأساليب التحرك القديمة. لقد استفادت قوى التغيير من المكونات الجديدة للسياق الدولي لتحقيق الأغراض الثلاثة المعروفة للعمل السياسي المعارض: التوعية، والتواصل، والتعبئة.

وعلى العكس من النظرة السائدة، التي تميل إلى اختزال أثر السياق الدولي في الإصلاح السياسي في مجرد ممارسة الضغوط السياسية المباشرة، فإن الدراسة تؤكد أن البيئة الدولية أصبحت اليوم أكثر تعقيداً، واستجبت فيها مكونات مهمة لها أثرها الذي يتجاوز الحدود القومية، وتساهم في تشكيل عملية الإصلاح، وأن تعامل الحكومات مع هذه المكونات قد يكون أصعب من تعاملها مع الضغوط السياسية المباشرة التي يمكن احتواؤها من خلال ترتيبات تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أشرنا سابقاً. في حين أن السياق الدولي الجديد يتسم بالتنوع، ولا يخضع لسلطة واحدة، ويعمل على «محاصرة» الحكومات لصالح المطالبين بالإصلاح من ناشطين ومؤسسات المجتمع المدني. وفي حين أن الضغط السياسي المباشر لا يمكن المراهنة عليه لاستمرار مسيرة الإصلاح، فإن المكونات الجديدة تعدّ إضافة مهمة تعمل على تقوية طرف المجتمع في علاقته مع الدولة، وإن كان تأثيرها بالطبع غير سريع، كما هو الحال بالنسبة إلى الضغط المباشر، إلا أن طابعه الاستمراري يعني ضرورة توظيف هذه المكونات الجديدة في التسريع بعملية الإصلاح.

ثانياً: السياق الدولي: ماذا نقصد؟

يمكن تعريف السياق الدولي بالوسط الذي تتحرك فيه الدول وتتفاعل في ما بينها، والذي يفرض القيود عليها، ويتيح الفرص لها لتحقيق مصالحها. ووفقاً للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، فإن بنية السياق الدولي هي المحدّد الرئيس للسلوك الخارجي للدول، حيث تتجاوز أهميته المحدّدات الداخلية^(٥). ويلحظ المراقبون اليوم أن السياق الدولي أصبح يتكون من عناصر قديمة وجديدة تتفاعل في ما بينها. فإلى جانب نمط توزيع القوة كأهم مكون للسياق الدولي منذ نشأته قبل أربعة قرون، فإن العولة قد أضافت مكونات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي للدول، متجاوزةً حاجز السيادة

Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Boston, MA: McGraw-Hill, 1979).

(٥) انظر:

الوطنية، بشكل جعل من الصعوبة التمييز بين الشأين الداخلي والخارجي^(٦).

١- أثر السياق الدولي بمكوناته القديمة في إصلاح السياسي الداخلي

تتمثل الحالة الراهنة للسياق الدولي في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وضعف مؤشرات التحول القريب نحو نظام متعدد الأقطاب. ومنذ التسعينيات سعت الولايات المتحدة إلى توظيف هيمنتها الأحادية في تحقيق مصالحها وفقاً لقواعد اللعبة الدولية التقليدية، وأبرزها استخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية والتأثير في السلوك الخارجي للدول بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وخلال حرب الخليج الثانية، وبهدف تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب أن تلك كانت بداية لنظام دولي جديد شعاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. كما أن سقوط الأنظمة الاشتراكية وصف بأنه انتصار للنظام الليبرالي الذي أصبح - وفقاً للبعض - النموذج الوحيد لتنظيم الحياة الإنسانية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والفكرية^(٧).

وبسبب تلك الأطروحات ساد اعتقاد بأن ذلك سيقود إلى «حملة» أمريكية للترويج للقيم الديمقراطية التي تؤسس لذلك النظام الجديد، إلا أن التسعينيات مضت دون أن تشهد سياسة أمريكية نشطة بذلك الاتجاه، باستثناء أوروبا الشرقية، وقد يكون ذلك في إطار تفكيك ما تبقى من النفوذ السوفياتي ومحاولة للحيلولة دون ملئه بنفوذ روسي جديد. وقد يكون من بين أسباب عدم الدفع باتجاه الانفتاح السياسي في المنطقة العربية التجربة الجزائرية التي أثار مخاوف من أن الضغط باتجاه الانفتاح يمكن أن يتسبب في وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، مما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة التي تحظى بأهمية خاصة في سلم المصالح الحيوية لواشنطن^(٨).

لقد أعادت هجمات أيلول/سبتمبر تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه توسيع مساحة التأثير والضغط لتتجاوز الحدود التقليدية المتمثلة في مجرد استحقاقات على السلوك الخارجي للدول دون اعتبار لشأنها الداخلي. ففي إطار الحرب على الإرهاب، الذي نظر إليه جزئياً كتعبير عن خلل اجتماعي وسياسي في الدول العربية والإسلامية، تسبب في حالة إحباط استثمارتها القاعدة في توجيه ضربات للولايات المتحدة، انتقاماً منها لدعمها أنظمة تسلطية، دخل الشأن الداخلي للكثير من الدول الصديقة لواشنطن في دائرة اهتمام السياسة

(٦) للمزيد حول التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ التسعينيات، انظر: محمد السيد سليم، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

(٧) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Harper Perennial, 1993).

(٨) للمزيد حول السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، انظر: إدمون غريب [وآخرون]، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

الخارجية الأمريكية، وقد مثل ذلك تحولاً ملحوظاً، خاصة من إدارة جمهورية كانت تاريخياً ترى أن حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية تستوجب صرف النظر عن الشأن الداخلي للأصدقاء والحلفاء، مهما كان ترتيب هذا الشأن مغايراً ومتناقضاً مع القيم الإنسانية التي يروج لها النظام الليبرالي. لقد تحوّلت السياسة الأمريكية بعد هجمات أيلول/سبتمبر من موقف المحافظة على الأمر الراهن إلى تغييره، وفي هذا الإطار نشطت الخارجية الأمريكية في الاهتمام بالشأن الداخلي لدول المنطقة ونقده وتقديم النصائح لإصلاحه. ولا شك في أن التركيز على الشأن الداخلي لدول تُعدّ صديقة لواشنطن، مثل العربية السعودية ومصر يُعدّ مؤشراً مهماً على التحول في السياسة الأمريكية.

وفي إطار هذا الشكل الجديد للسياق الدولي التقليدي (علاقات القوة)، فإن شكل التأثير في عمليات الإصلاح السياسي الداخلي، سواء من حيث توجيه مسارها أو حتى في «تأسيسها»، لا يزال يتم من خلال الضغط المباشر وتوجيه النقد والدعوة إلى التغيير بإطلاق التصريحات وإصدار البيانات والتعليقات على الأحداث الداخلية. ولقد ظهرت في هذا الإطار آلية جديدة تمثلت في طرح مبادرات الإصلاح، ودعوة الدول إلى تبنيها من خلال الدخول في مشاريع شراكة ووضع معايير لقياس مدى التقدم باتجاه ما تحمله تلك المبادرات من أفكار إصلاحية. وهنا نجد أن الوطن العربي كان له النصيب الأكبر من هذه المبادرات، ولعل أبرزها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومبادرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية. تنطلق هذه المبادرات من تصور سلبي للواقع العربي في مختلف مجالاته خلص إليه القائمون على المبادرات من خلال تقارير التنمية البشرية، ورأوا أن هذا الواقع يحتم البدء في عمليات إصلاح تدريجية شاملة، وأعلن عن الاستعداد للمساهمة في عملية الإصلاح من خلال تقديم المساعدات للحكومات وللمؤسسات المجتمعية المدني على حدّ السواء.

لقد كانت ردّة فعل الحكومات هي رفض هذه المبادرات، والنظر إليها كتدخل مرفوض في الشأن الداخلي، كما أن موقف الرفض الحادّ هذا شمل غالبية القوى المعارضة التي شكّكت في مصداقية المبادرات، خاصة الأمريكية منها، ورأت فيها مجرد محاولة لتحسين صورة واشنطن المشوّهة، بسبب ممارستها غير الإنسانية في إطار الحرب ضدّ الإرهاب، إضافة إلى أن تلك المبادرات كانت تهدف كذلك إلى كسب الدعم العربي لحربها على العراق. وبتقييم لهذه المبادرات، خاصة الأمريكية، نجد أنّها لم تخرج عن أطر السياسة الدولية التقليدية، حيث تمّ التعامل معها وفقاً لمتطلبات العلاقة بين واشنطن والدول المعنية بالمبادرات. فعلى سبيل المثال، لا تزال العلاقات مع مصر والسعودية تحكمها متطلبات اللعبة السياسية القديمة، على رغم أنّها تأثرت بالتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد هجمات أيلول/سبتمبر، ومساعي واشنطن في اجتثاث جذور الإرهاب المتمثلة – وفقاً لواشنطن – في ثقافة الكراهية التي تعود في الأصل إلى البيئة الثقافية في المنطقة.

وتحاول الإدارة الأمريكية التحرك تجاه الدولتين في خطّ متوازن بين متطلبات اللعبة السياسية القديمة، المتمثلة في تغييرات في السلوك الخارجي السعودي تجاه عدد من القضايا الإقليمية من جهة، والرغبة في رؤية مشروع إصلاحي داخلي يساهم في تخفيف منابع

التطرف من جهة أخرى، خاصة بالنسبة إلى السعودية. وحتى الآن، يبدو أن اللعبة القديمة قد تفوّقت، حيث نلاحظ أن مستوى الضغوطات الأمريكية على الدولتين بهدف الإصلاح، وخلال فترات قصيرة، قد تباين بين الارتفاع والهبوط، بحسب متطلبات الواقع السياسي الإقليمي والدور المأمول منهما. فبعد انتقادات قوية للأوضاع السياسية الداخلية، معظمها كان يصدر من خارج الدوائر الرسمية، وإن لم يكن بعيداً عنها، نلاحظ تراجعاً حاداً في مطالب واشنطن للإصلاح، بل إن لغة الإشادة بما يجري في السعودية، على سبيل المثال، قد وصلت حتى إلى الكونغرس، الذي كان له دور بارز في نقد السعودية بعد هجمات أيلول/سبتمبر، الأمر الذي وصل إلى المطالبة بإعادة النظر في مجمل العلاقات بين البلدين.

ولعل من أهم أسباب هذا التراجع هو الوضع في العراق الذي أصبح ينظر إليه كمأزق للولايات المتحدة، وكذلك تنامي المواجهة مع إيران التي نجحت - حتى اللحظة - في استثمار الوضع في العراق لتحقيق مكاسب في علاقاتها مع واشنطن، أقلها تخلي الأخيرة عن لغة القوة في التعامل مع قضية المنشآت النووية. هذه التحولات الإقليمية أعادت للسعودية بعضاً من أوراقها الاستراتيجية التي ظهر أنها فقدتها بعد هجمات أيلول/سبتمبر مباشرة، مما دفع واشنطن إلى مراجعة مسألة الضغط عليها بشأن الأوضاع الداخلية. كما قد يكون السبب في هذا التراجع هو اعتقاد بأن القوى الإسلامية تمثل الطرف الأبرز في الحياة السياسية في السعودية، مما يعني أن أي تحرّك باتجاه الانفتاح السياسي سيعزّز من موقعهم بشكل قد يضرّ بالعلاقات مع الولايات المتحدة. من هذا يتضح أن مبادرات الإصلاح الأمريكية لا تزال تحكمها قواعد ومتطلبات اللعبة السياسية التقليدية، ولم تصبح مستقلة بذاتها، تحرّكها استراتيجية نشر الديمقراطية، كما تزعم الإدارة الأمريكية. إلا أن هذا لا يعني تلاشي أثر البيئة الدولية على عملية الإصلاحات في السعودية، فالقراءة الموضوعية لأثر هذه البيئة تستوجب النظر إلى مكوّناتها الجديدة، وعدم الاكتصار على مسألة ممارسة الضغط التي تحكمها متطلبات السياسة الدولية التقليدية.

أما حالة الإصلاح في مصر، فهي تمثل مزيجاً بين المعطيات القديمة والجديدة في السياق الدولي، فإضافة إلى الضغوط الرسمية الصادرة من واشنطن للمزيد من الإصلاح، التي يرى البعض أنها متأثرة بشكل كبير بالدور المصري الإقليمي تجاه عدد من القضايا الرئيسية، وتوقعات الإدارة الأمريكية نحو هذا الدور، نجد أن عملية الإصلاح قد تأثرت بالحقائق الجديدة، ومنها ما يسمّى بالشبكات الدولية والإقليمية التي تقدّم نوعاً من الدعم غير المباشر لمؤسسات المجتمع المدني في تحرّكاتها تجاه السلطة، كما أن المؤسسات المدنية استطاعت استثمار وتوظيف آليات الاتصال والتواصل الحديثة، لدفع الحراك الراهن إلى أقصى درجاته.

وتبقى الحالة الإيرانية شاهداً بارزاً على استمرار السياسة الأمريكية التقليدية المتمثلة في استخدام الشأن الداخلي كورقة ضغط لتوجيه السلوك الخارجي، حيث نجد أن انتقادات واشنطن للأوضاع السياسية في إيران تتأثر بدرجة كبيرة بالسلوك الإيراني تجاه قضايا خارجية، مثل المنشآت النووية والتدخل في العراق.

٢ - المكونات الجديدة للسياق الدولي

إن أفضل مفردة تختصر قيمة وأهمية المكونات الجديدة للسياق الدولي، سواء بالنسبة إلى السياسة الدولية أو العمل السياسي الداخلي، هي «التمكين». فقد مكّنت هذه المكونات الأفراد والتنظيمات غير الحكومية على المستويين العالمي والمحلي من تعزيز مواقعها، وتعظيم أدوارها، في العلاقة مع السلطات الرسمية تجاه الكثير من القضايا التي لم يعد البتّ فيها حكراً على هذه السلطات، بل إن أثر هذه المكونات قد طال العولمة ذاتها، وهي التي تعدّ الحاضن لها والسبب في نشأتها. فعلى سبيل المثال، فإن مناهضة العولمة تعدّ القضية الرئيسية في أجندة مؤسسات المجتمع المدني العالمي الذي لم يكن له أن يتشكل من دون ثورة الاتصال، التي استطاعت كسر الحدود الإقليمية وسهّلت ربط التنظيمات المحلية بعضها ببعض للتحرّك ضدّ ما يعدّ أثراً سلبية للعولمة. هذه المكونات الجديدة هي ما يحتاج إلى المراقبة والدراسة، حيث أصبحت اللاعب الأهم - إذا صحّت التسمية - في عملية الحراك السياسي العالمي والمحلي. وهنا نسوق أبرز هذه المكونات التي يبدو أن تأثيرها السياسي سيزداد مستقبلاً: (١) المجتمع المدني العالمي، (٢) تقنيات التواصل الإنساني الجديدة، (٣) متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية (مثال منظمة التجارة العالمية)، و(٤) زيادة النماذج الناجحة للمقارنة أو ما يسمّى بـ «Demonstration Effect».

ثالثاً: أثر السياق الدولي بمكوناته الجديدة في عملية الإصلاح السياسي الداخلي

١ - المجتمع المدني العالمي

ظهر مفهوم «المجتمع المدني العالمي» في التسعينيات، ليشير إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات، التي لم يعد نشاطها قاصراً على تقديم الخدمات وتبني القضايا العامة على المستوى المحلي، بل أصبحت تنشط على الساحة العالمية، وتتحرك تجاه قضايا عالمية، مثل البيئة والآثار السلبية للعولمة وحقوق الإنسان. وعلى رغم أن الحركات المناهضة للعولمة تعدّ اليوم أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي، إلا أنها ليست الوحيدة التي جعلت الساحة الدولية مجالاً لنشاطها، فقد ظهرت إلى جانبها تجمعات وتنظيمات نجحت في استثمار آليات الاتصال الحديثة للتحرك عبر الحدود الإقليمية، بما أعطاها صفة عالمية. وقد ظهر المجتمع المدني العالمي خلال الحرب الباردة، حيث تعود أصوله إلى حركات السلام، إلا أنّه نما بشكل كبير خلال التسعينيات، وأصبح فضاءً جديداً لتحرك الأفراد بقصد التأثير في السياسة الدولية^(٩).

وعلى الرغم من إدراكنا الخلاف الأكاديمي الراهن حول طبيعة المجتمع المدني العالمي

(٩) حول المجتمع المدني العالمي، انظر: Helmut Anheier, Marlies Glasius and Mary Kaldor, eds., *Global Civil Society 2001* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

ومكوّناته، ومدى سلامة إطلاق هذه التسمية عليه، مقارنة بالمجتمع المدني المحلي – مع العلم بأن البعض ينظر إليه على أنه ليس سوى عولمة للمجتمعات المدنية المحلية – إلا أننا ننطلق من حقيقة بسيطة تتمثل في وجود هذه التنظيمات التي جعلت الساحة الدولية مجالاً لنشاطها، وأنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومات والمؤسسات الدولية الرسمية، وهذا قد يكون كافياً لوصفها بالمجتمع المدني العالمي. كما أننا لسنا معنيين هنا بأثر هذا المجتمع المدني العالمي في القضايا الدولية، كالعولمة والبيئة، بل إن الاهتمام يتوجه نحو دورها المفترض على المستوى المحلي، وقدرتها على تجاوز السلطات المحلية من خلال تأسيس شبكات مع مؤسسات وتنظيمات وطنية، وتقديم الدعم لها بشكل لا يتسبب في خلق صعوبات لهذه التنظيمات المحلية مع حكوماتها.

تظهر أهمية المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى عملية الإصلاح الداخلية في الدعم الذي يقدمه إلى المنظمات والحركات المحلية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع الحكومات. ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى الدول العربية نذكر منظمات حقوق الإنسان، مثل «منظمة العفو الدولية»، و«منظمة مراقبة حقوق الإنسان»، و«منظمة حماية الصحفيين»، وكذلك «مراسلون بلا حدود»، إضافة إلى منظمات إقليمية، مثل المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة «أمان»، و«مركز حماية وحرية الصحفيين»، إضافة إلى «شبكة الجمعيات والتنظيمات الإقليمية» التي استثمرت أدوات الاتصال الحديثة لتقديم المساعدة المتبادلة، مثل «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، و«البوابة العربية لحقوق الإنسان» التي أنشئت بدعم من معهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute) الذي لعب وما زال دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الاشتراكية، ووسط وشرق أوروبا، وفي الفضاء السوفياتي السابق^(١٠).

ولا شكّ في أن عدداً من هذه المنظمات ليست جديدة على الساحة الدولية، بل إن بعضها، مثل منظمة العفو الدولية تعود بداياتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن دورها بالنسبة إلى الدول العربية بدأ يكتسب أهمية خلال السنوات الأخيرة نتيجة تسهيل ثورة الاتصالات وتواصلها مع الأفراد والتنظيمات المحلية. فقد أصبح الوصول إليها ميسراً، حتّى بالنسبة إلى الأفراد، لأغراض الحصول على معلومة، والتعرّف على ما يجري في بلدانهم، مما قد لا يتيح مصادر الإعلام المحلية، وكذلك إيصال الشكوى إليهم حول الانتهاكات التي يتعرضون لها. لقد أسست هذه التنظيمات لها مواقع على شبكة الإنترنت باللغة العربية تحوي معلومات – تتحدث باستمرار – عن الأوضاع السياسية والحقوقية في البلدان العربية، وكذلك توفر قنوات للتواصل والمشاركة في أنشطتها بطرق آمنة^(١١). ولم

(١٠) للمزيد حول المجتمع المفتوح، انظر موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت: <http://www.soros.org/initiatives/regions/mideast>.

(١١) بدأت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤخراً توزيع نشرة إلكترونية بعنوان «نشرة الإصلاح العربي»، وذلك اعترافاً بأهمية الشبكة العنكبوتية كوسيلة للاتصال للتأثير في الحياة السياسية الداخلية في المجتمعات العربية، انظر: <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>.

يعد دور هذه المنظمات الدولية مجرد توجيه النقد ورسائل الاحتجاج للحكومات على ما يحدث من تجاوزات بحق مواطنيها، كما كان حالها سابقاً، بل تجاوزه إلى التواصل مع المنظمات المحلية والانفتاح عليها، ولكن بشكل لا يتسبب في ملاحقتها^(١٢).

ومن بين ما تقدّمه هذه الشبكات الدولية للمنظمات المحلية، ويساهم في مسألة الحراك السياسي، برامج التوعية وورش التدريب وتطوير المهارات والدعم التقني، لتأسيس مواقع على الشبكة. وبفضل تقنية الاتصالات تستطيع هذه المؤسسات الدولية تقديم ورش عمل للناشطين المحليين دون مغادرة مجتمعاتهم، وذلك من خلال التدريب عبر شبكة الإنترنت (Online Training). وتبين أهمية هذا الأمر حين ندرك صعوبة التحرك الخارجي للناشطين المحليين، التي تتجاوز القيود على السفر إلى تجريم كل من حاول الاتصال المباشر بهذه المؤسسات، واتهامه بتهمة تصل إلى حدّ الخيانة الوطنية. لقد تعرض كثير من مؤسسات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية إلى اتهامات بالتخابر الأجنبي، ولا نزال نتذكر ما حدث لمدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر^(١٣).

أما اليوم، فقد أصبح ممكناً لهذه المؤسسات الحصول على الدعم غير المالي دون الاتصال المباشر الذي قد يسبب الأذى لها. وفي الغالب، فإن الغرض من الدعم هو إقامة ورش العمل، وطباعة الكتيبات الإرشادية، وتأسيس مواقع على الشبكة، وتنظيم الحملات، وغير ذلك من أنشطة أصبحت ممكنة دون السفر إلى الخارج أو استقبال مندوبين من أي من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ولا شك في أن الحكومات تعي هذا التطور الكبير الذي يسرّ للناشطين المحليين الاتصال بالمؤسسات الدولية دون الوقوع في المحذور، ولذا سعت إلى استخدام التقنية ذاتها لقطع الاتصال من خلال سياسة الحجب، إلا أن التطور المستمر لتقنية الاتصالات مكّن المؤسسات الدولية، وكذلك الناشطين المحليين، من وسائل وتقنيات مضادة لتجاوز الحجب^(١٤).

٢ - تقنيات التواصل الإنساني الجديدة (الشبكة المعلوماتية، والبلث الفضائي، والجوّال)

إن من أهم آثار الثورة التقنية في مجال الاتصالات كسر احتكار الدولة للمعلومة، سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة جداً للأفراد والمنظمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبلثها، ولم يعد هؤلاء مجرد متلقين سلبيين لما

(١٢) لا بُدَّ من الإشارة إلى أن بعض الصفحات العربية لهذه المنظمات والهيئات تتعرض للحجب في عدد من الدول العربية بقصد منع الناشط العربي من الوصول إليها.

(١٣) حكم على الدكتور سعد الدين إبراهيم بالسجن سبع سنوات «نقضت لاحقاً» بتهمة تلقي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذي يرأسه أموالاً من حكومات أجنبية للإضرار بمصالح مصر.

(١٤) للمزيد حول الإشكالية التي تواجه الحكومات العربية في تعاملها مع الإنترنت، انظر: إيهاب الزلاقي، معد، «خضم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية»، تحرير سالي سامي؛ ترجمة داليا زيادة؛ تقديم ومراجعة جمال عيد (تقرير، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

ترَوِّج له وسائل الإعلام الرسمية، ممَّا عزَّز من مستوى الوعي السياسي الذي يعدُّ من شروط التحرك الشعبي للضغط باتجاه الإصلاح.

ونلاحظ أهمية هذا التطور من خلال العدد الهائل من المواقع على شبكة الإنترنت التي يؤسسها الأفراد لبحث المعلومة والتواصل مع الغير في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، نجد أن نخبة من الدعاة والعلماء والناشطين السياسيين، باتجاهاتهم كافة في الكثير من الدول العربية، قد أسسوا لهم مواقع يستخدمونها لنشر أفكار وآراء لم يكن من الممكن نشرها عبر وسائل الإعلام الرسمية، وأصبحوا بذلك يساهمون بشكل فاعل في تشكيل الوعي الشعبي.

كما بادرت منظمات المجتمع المدني إلى الاستفادة من التقنيات الجديدة لزيادة حضورها وتحقيق مقاصدها ومناقشة السلطات الرسمية في تشكُّل الرأي العام وتوجيهه. هذا التطور التقني الهائل تمَّ توظيفه من قبل الناشطين، أفراداً وتنظيمات، لكسر احتكار السلطات لثلاثة مجالات في غاية الأهمية للحراك السياسي، وهي: التوعية، والتواصل، والتعبئة. لقد أتاح فضاء الشبكة العنكبوتية مجالاً غير مسبوق للتحرك المستقل، الذي لا يتوفر من خلال الأطر الرسمية. وعلى رغم محاولات التقييد والحجب، يبقى هذا الفضاء مفتوحاً بشكل كبير للأفراد والتنظيمات للمساهمة في الحياة الثقافية والسياسية لمجتمعاتهم، وكذلك لممارسة الضغط بطرق حديثة، حين يحرم المواطن من الوسائل التقليدية للتحرك، مثل التظاهر والتجمُّع للمطالبة بالإصلاح.

إن إدراك أهمية هذا الفضاء المفتوح للحصول على المعلومة ونشرها، وكذلك التعبير عن الرأي، ليس قاصراً على الدول النامية التي تعيش تحت حكومات تسلطية، تفرض قيوداً صارمة على وصول المعلومات والتعبير عن الرأي، بل هو مهم أيضاً حتَّى في الدول الديمقراطية، كالولايات المتحدة. وهذا ما يفسر ظاهرة ما يعرف بالمدونات الشخصية (البلوغز) (Blogs)، المتمثلة في تأسيس صفحات شخصية على شبكة الإنترنت يدوّن عليها أصحابها أفكارهم وآراءهم وتعليقاتهم على الأحداث الراهنة، وقد انتشرت هذه المدونات بشكل سريع وهائل، وأصبحت بدائل لتداول الأخبار حول الأحداث والتعليق عليها، ودخلت في منافسة قوية لوسائل الإعلام التقليدية (الصحف والإذاعة والتلفاز)، التي تدفعها مصالحها أحياناً إلى تقديم صور وأطروحات لا تبتعد كثيراً عمَّا تريده المؤسسات الرسمية^(١٥).

وفي حين لا نجد انتشاراً واسعاً لتقنية المدونات في الوطن العربي^(١٦)، فإن منتديات النقاش، خاصة السياسية والثقافية، تمثل خياراً مهماً للناشطين للتعبير من خلالها

(١٥) حول المدونات الشخصية، انظر: أشرف إحسان فقيه، «الإنترنت سُلطة خامسة؟»، التدريب والتقنية، العدد ٧٧ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، وعبد الله ولد خطري، «دراسة تحليلية: المدونات العربية»، على الموقع: <http://www.eddarb.com/modules/news/article.php?storyid=1276>.

(١٦) شهدت المدونات الشخصية في الفضاء العربية نقلة واضحة خلال العام الماضي، وأصبح هناك تجمعات خاصة للمدوِّنين. انظر موقع اتحاد المدوِّنين العرب: <http://www.arabictadwin.com>.

عن المواقف وتشكيل الرأي العام وتوجيهه. فعلى سبيل المثال، نجح موقع الساحة (www.alsaha.com) في أن يصبح مصدراً مهماً للمعلومة، وأداة لتشكيل الرأي في المجتمع السعودي^(١٧).

وأهمية شبكة الإنترنت ليست قاصرة على مجرد الوصول إلى المعلومات أو التعبير عن الرأي، بل إنها أصبحت مجالاً للتواصل بين الناشطين بطرق غير تقليدية، وبعيداً عن القيود المفروضة على الوسائل التقليدية للاتصال التي أصبحت عائقاً أمام تشكّل مؤسسات المجتمع المدني على رغم وجود مقوماته. وقد يمثل الهروب إلى فضاء الإنترنت لتأسيس مؤسسات مجتمع مدني افتراضي مرحلة انتقالية قد تساهم بدورها في الوصول إلى الوضع الطبيعي، حيث يستطيع الأفراد تأسيس جمعيات ونقابات «حقيقية» دون خشية من العقاب. وبالإضافة إلى إنتاج ونشر المعلومة، وتيسير التواصل، فإن شبكة الإنترنت وفّرت قناة مهمة يستخدمها الناشطون للتعبئة التي تصل أحياناً إلى حدّ التحريض. ومعلوم أهمية التعبئة في الحراك السياسي للمطالبة بالإصلاح.

ومن مكونات السياق الدولي الجديدة التي أفرزتها الثورة التقنية البثّ الفضائي الذي أصبح من أهم مصادر المعلومة، وترك أثراً واضحاً في الحياة الثقافية في الوطن العربي، بل إن القنوات الفضائية، وخاصة ذات الطابع الإخباري – السياسي، مثل قناة «الجزيرة»، تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية في الكثير من المجتمعات. وفي سياقات محلية معيّنة استطاعت «الجزيرة» أن توجه مواقف الأفراد تجاه سياسات حكوماتها، خاصة في المجال الخارجي، بل إن المعارضة العربية استطاعت أن تستثمر هذه القنوات في نشاطها ضدّ الحكومات، مستفيدةً ممّا حققه التطور التقني من انخفاض أسعار البثّ الفضائي. ونذكر على سبيل المثال الحركة الإسلامية للإصلاح التي استطاعت لفترة أن تخترق الفضاء الإعلامي في السعودية لتصل إلى قطاعات من الرأي العام المحلي لأغراض التوجيه والتعبئة.

أخيراً، نجد أن التصييقي الذي تتسم به بعض البيئات السياسية المحلية، الذي يعيق الحراك السياسي قد دفع فئات ناشطة إلى استثمار الهاتف الجوّال في تحقيق مكاسب وحضور على الساحة. ولعل لنا في ما حدث في أثناء الانتخابات البلدية في السعودية خير شاهد على هذا التوظيف السياسي للجوّال؛ فقد استطاع بعض المرشحين توظيف الجوّال لتعبئة الناخبين بشكل جماعي، على رغم أن النظام الانتخابي قد منع التحالفات، وعدّها مخالفة، إلا أن بعض المرشحين ومؤيديهم تمكّنوا من الاستفادة من الآليات الجديدة دون الوقوع في مخالفة قانونية تتسبّب في عقوبة إلغاء الترشيح. وكما جاء في ردّ لجنة الطعون، حين رفعت دعوى من بعض الخاسرين تتهم المرشحين الفائزين بمخالفة حظر النظام الانتخابي لتشكيل التكتلات، فإن الدعوة عبر أجهزة الجوّال للتصويت للفائزين كتكتل لم

(١٧) يعد موقع الساحة العربية أبرز المواقع الإلكترونية التي تتناول الشأن السياسي في السعودية.

تعكس تحركاً جماعياً من المرشحين أنفسهم، بل جاءت من غيرهم، ممّا يعني عدم ارتكاب المرشحين أية مخالفة. إذاً، ونتيجة لتوظيف الآليات الجديدة (الجوّال)، فقد تمكّن بعض المرشحين من إقامة تكتلات «افتراضية» مكّنتهم من الفوز بمقاعد المجالس البلدية دون الوقوع في مخالفة.

كما نشير إلى أن الجوّال قد استخدم في الانتخابات المصرية الأخيرة إلى درجة وصفها بانتخابات الخليوي، وذلك لأغراض الدعاية للمرشحين، وكذلك تسهيل تنسيق تحرك ناشطي جمعيات المراقبة ومندوبي المرشحين في أثناء عملية الاقتراع، إضافة إلى تيسير اتصالاتهم المباشر بأجهزة الإعلام لنقل ما يحدث لمنافسة الرواية الرسمية^(١٨).

ولا شك في أن هذه الآليات ليست متاحة بشكل مطلق، حيث إنّ الحكومات في نشاط مستمر لقمعها من خلال محاولة التحكم في وصول الأفراد إلى الإنترنت وحجب المواقع، وكذلك مراقبتها. إلا أن معركة الوصول والمنع مستمرة، ويشير التطور المستمر في مجال التقنية إلى أنها معركة خاسرة بالنسبة إلى السلطات. وقد حرصت بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي على الدخول طرفاً في هذه المعركة لصالح الناشطين، حيث بدأت بتزويدهم بطرائق وإرشادات لتجاوز الحجب والمنع^(١٩).

٣ - متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية

ومن الأمثلة الدالة على ذلك نسوق ما يلي:

– الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كما جاء في حديث صحافي لوزير العدل في العربية السعودية، فإن مفاوضات الانضمام إلى المنظمة قد ساهمت في عملية تطوير القضاء في السعودية، وكان لها الدور الأبرز في صدور الأنظمة العدلية الأخيرة. وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول إن المنظمة، وخلال فترة المفاوضات التي استمرت أكثر عقد من الزمن، تحوّلت إلى طرف غير مباشر في عملية الإصلاح الداخلي في السعودية.

– عضوية السعودية في اتحاد البرلمانات الدولي، الذي يؤكّد باستمرار ضرورة إشراك المرأة، ويشترط ذلك لقبول مشاركة مجلس الشورى في اجتماعاته، ممّا دفع المجلس إلى التعامل مع هذا الشرط من خلال مرافقة نساء للوفد للمشاركة في الاجتماعات بصفة «مستشارات».

– نمو الاتفاقيات الدولية، خاصة الحقوقية ذات العلاقة بالإصلاح السياسي، وحرص

(١٨) الحياة، ٢٠٠٥/١٢/٢، <http://www.daralhayat.com/science_tech/12-2005/Item-20051201-e758d069-c0a8-10ed-0092-eb764f070a18/story.html> .

(١٩) نشرت منظمة «صحافيون بلا حدود» (Reporters Without Borders) مرشداً لتفادي الرقابة والحفاظ على سرية الهوية في أثناء التصفح، انظر: <http://www.rsf.org/article.php3?id_article=15051&PHPSESSID=0d79ec5fc76acc3baadab1cfd1bce09> .

الدول على الظهور بمظهر الملتزم بهذه الاتفاقيات. وعلى سبيل المثال، فإن العربية السعودية وقّعت أربع اتفاقيات دولية في النصف الثاني من التسعينيات، وأصبحت هذه الاتفاقيات محركاً للنشاط الرسمي والشعبي لتوفير التشريعات والأطر المحلية التي تتلاءم مع ما تنصّ عليه هذه الاتفاقيات من حقوق، ممّا يضيف إلى عملية الإصلاح، ولا شكّ في أن الحقوق والحريات تمثل ركناً أساسياً منها^(٢٠).

هذه الاتفاقيات تتضمن آليات للتحقق من درجة الالتزام بما نصت عليه، ومن هذه الآليات: (١) مطالبة الدول بإعداد تقارير دورية تظهر ما اتخذته من إجراءات في المجالات التشريعية والمؤسسية والإدارية للوفاء بما التزمت به، (٢) تقارير الظل التي تعدّها مؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن للجان المتابعة مقارنتها بالتقارير المقدمة من الحكومة للتأكد من صحة وموضوعية ما ورد فيها. ولا شكّ في أن في هذا الإجراء تمكين كبير للمؤسسات المدنية، ومنحها مساحة كبيرة للتحرك في مواجهة السلطات المحلية بدعم مباشر من مؤسسات دولية، مثل مجلس حقوق الإنسان الذي يمنحها فرصة الوصول إلى الرأي العام الدولي للكشف عن حقيقة الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان في بلدانها، وعدم الاكتفاء بالرؤية الرسمية، (٣) تكليف ما يعرف بالمقرّر الخاص الذي يعنى بمتابعة أوضاع ومسائل حقوقية متخصصة، كالاضطهاد والاعتقال التعسفي وحرية التعبير وحقوق المرأة، من خلال القيام بزيارات إلى الدول وكتابة التقارير عنها.

– ربط الحصول على المساعدات بالالتزام بمعايير الحكم الرشيد. ونذكر على سبيل المثال مطالبة الدول المانحة عدداً من الدول الأفريقية بضرورة الوفاء بهذه المعايير، ومنها الشفافية، وحكم القانون، لكي تتمكن من الحصول على المساعدات المالية^(٢١)، إضافة إلى وقف هذه المساعدات في حال عدم الالتزام بمعايير دقيقة في الانتخابات^(٢٢).

٤ - تأثير التجارب الناجحة (Demonstration Effect)^(٢٣)

لا شكّ في أن المقارنة ذات أثر مهم في سلوك الأفراد واتجاهاتهم السياسية، ويظهر ذلك واضحاً بالنظر إلى عوائق الانتقال الديمقراطي في الثقافة السياسية العربية، حيث يبرز الموقف المشكك الذي يحمله المواطن العربي في إمكانية حدوث الانتقال السياسي

(٢٠) شهدت السعودية خلال السنوات الأخيرة حركة نشطة في مجال حقوق الإنسان، حيث رخصت لإنشاء جمعية وطنية لحقوق الإنسان ذات صفة أهلية، كما أنشأت هيئة حكومية لحقوق الإنسان.

(٢١) حول هذا الأمر، انظر: Mamoudou Gazibo, «Foreign Aid and Democratization: Benin and Niger Compared,» *African Studies Review*, vol. 48, no. 3 (December 2005), pp. 67-87.

(٢٢) للمزيد حول العلاقة بين المساعدات الأجنبية والإصلاح الديمقراطي، انظر: David Yang and Virgil Esguerra, «Democratic Conditionality for Development Assistance?», (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 27 June 2001), < <http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=372> > .

(٢٣) في كتابه الشهير *الموجة الثالثة* يصف صاموئيل هانتنغتون هذه العملية بكرة الثلج (Snowballing) انظر: Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*.

السلمي وبناء مؤسسات ديمقراطية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الثقافة تختزن نظرة سلبية عامة تجاه الديمقراطية بشكل عام، حيث تركّز على الجوانب السلبية المتمثلة في دور المال السياسي في الحملات الانتخابية في التأثير في نتائج الانتخابات، وكذلك تحميل العملية السياسية الديمقراطية مظاهر اجتماعية سلبية تعيشها المجتمعات الغربية، والزعم بأن هذه المظاهر - نتيجة عدم الوعي أو مقولات بعض الاتجاهات السياسية، كالإسلامية المتشدّدة - ليست سوى نتيجة لنظام الحكم الديمقراطي الذي يحمي الحريات الفردية، ويوفّر قنوات التعبير التي تتيح لجميع التيارات والاتجاهات الثقافية طرح ما تراه من فكر وآراء دون اعتبار للقيم والضوابط. ولا شكّ في أن في مثل هذا التصوير الكثير من المبالغة، ويعكس جهلاً بطبيعة وجوهر نظام الحكم الديمقراطي الذي لا يتجاوز مجرد ترتيب لعلاقات السلطة القائم على التوافق والرضا، ويهدف إلى الحدّ من التسلّط وضمان المشاركة في صناعة القرار. ولا يمكن تحميل النظام السياسي الديمقراطي ما تعيشه الكثير من المجتمعات الغربية من مظاهر سلوكية سلبية، فهي نتاج لما يمكن وصفه بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، وما تحمّله من تغيّرات على سلوك الأفراد. لذلك تتضح أهمية وجود تجارب انتقال ديمقراطي ناجحة لتكون بمثابة الحافز على التغيير، والدفع باتجاه الإصلاح، والتخلّي عن حالة التشاؤم والسلبية، وتحريك البيئات السياسية الراكدة. إن هذه النجاحات تتحول إلى نماذج وأمثلة للاقتداء بمجتمعات تطمح إلى التغيير، حيث تترك آثاراً معنوية إيجابية في التحرك الشعبي باتجاه الضغط من أجل الإصلاح، كما أنّ زيادة مساحة التجارب الناجحة يضاعف حالة الحرج التي يشعر بها القائمون على السلطة أو بعض منهم، حيث يبدأ التساؤل بينهم عن جدوى الاستمرار في أنظمة حكم قائمة على التسلّط واحتكار السلطة.

لقد أكدت دراسات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية أهمية توقّف البديل الناجح ليكون حافزاً للقوى المحلية للمطالبة بالتغيير. فالمطالبة بالتغيير تمثّل عبئاً، وتتطلب بذل جهود كبيرة، ووفقاً لعقلانية النشاط الإنساني فإن الأفراد لا يشاركون فيها دون أن يكون أمامهم بديل سياسي أفضل، أمكن تنبّيه وثبت نجاحه في دول مجاورة. وقد غاب هذا البديل في المنطقة العربية لعقود من الزمن، وكان المواطن العربي حين ينظر من حوله لا يجد سوى أنظمة شبيهة بما يعيش تحته أو أسوأ منها، لذلك لم يكن متحمساً للمشاركة في الضغط لتغيير الوضع القائم. أما اليوم، فإن عملية الإصلاح في عدد من الدول العربية، وأجواء الحرية النسبية التي تحققت في بعض المجتمعات بالمقارنة بما كانت عليه في السابق، بدأت تشجّع الأفراد على الانخراط في الحراك السياسي وإقناعهم بضرورة التغيير. إن التجارب الناجحة لها أثر معنوي مهم في تحريك البيئات السياسية الراكدة، ومن جانب آخر فإن عمليات الانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي يشهدها كثير من دول العالم، أصبحت مصدراً للحرج للحكومات العربية أو بعض عناصرها، حيث تدفع باتجاه التشكيك في الشرعية ومدى ملاءمة الاستمرار على الأوضاع القائمة دون تغيير بشكل يبدو فيه النظام السياسي نشاطاً. ولعل هذا الحرج هو ما يفسّر الخطوة الإصلاحية الأخيرة التي

أعلنتها القيادة في الإمارات العربية لانتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى، التي لم يسبقها أي تحرّك شعبي يذكر، ولم تكن استجابة لمطالب داخلية^(٢٤).

خاتمة

لقد انشغلنا في الوطن العربي كثيراً، ولوقت طويل، بالعامل الخارجي، كعائق للانتقال الديمقراطي، وقصرنا النظر لهذا العامل في شكله التقليدي المتمثل في الضغط المباشر الذي تمارسه القوى الكبرى، وتجاهلنا ما أصاب البيئة الدولية من تغييرات أسست لآليات جديدة للتأثير، ليس سهلاً على الحكومات التعامل معها، كما هو الحال بالنسبة إلى التعامل مع الضغوطات الرسمية. والآليات التي أشرنا إليها أعلاه غيّرت مفهوم البيئة الخارجية وأثرها في ما يجري على الساحة المحلية للكثير من الدول، خاصة تلك الخاضعة لأنظمة سياسية تسلطية، فعلى رغم قدرة هذه الدول على التكيف والتبديل من أدوارها بما يمكنها من احتواء أثر هذه التحولات، إلا أن تلك الآليات قد ساهمت في «تحجيم» مبدأ السيادة الوطنية، ليس فقط في إطار العلاقات الخارجية للدولة، بل إنها كذلك غيّرت نسبياً على الأقل من معادلة القوة بين طرفي المعادلة السياسية الداخلية لصالح المواطن.

لقد مكّنت هذه الآليات المواطن الذي مثّل دائماً الطرف الضعيف في هذه العلاقة، ومنحته الفرصة لتعزيز موقفه التفاوضي مع السلطات الرسمية، متجاوزاً الكثير من القيود المفروضة على التحرّك المستقل. فهذه الآليات أصابت المشهد السياسي المحلي بشكل مباشر وشامل، وأثرها لا يقتصر على توسيع دائرة المطالب الشعبية، بل تعدّاه إلى تمكين أطراف اللعبة السياسية الداخلية في علاقتهم مع السلطة، وبشكل مستمر. وتسعى التنظيمات والحركات، بل حتّى الأفراد، إلى الاستفادة من هذه الآليات لتحسين موقفهم التفاوضي باتجاه الحصول على المزيد من التنازلات في ترتيبات عملية الحكم، بما يسمح بالمزيد من المشاركة والتحرّك الحرّ. وهؤلاء الأفراد، وتلك التنظيمات، غير ملمومين في سعيهم إلى استثمار هذه الآليات الجديدة وتوظيفها في علاقتهم مع السلطة، حين لا تسمح البيئات الرسمية بالتحرّك الشعبي من خلال القنوات الرسمية.

يبقى القول إن أثر هذه المكونات الجديدة في السياق الدولي في عملية الإصلاح السياسي ذو طبيعة تراكمية، وليس له نتائج مباشرة. كما إنّ المحدّدات الداخلية لا تزال هي العامل الأساس في عملية الإصلاح، واستمراريتها، حيث ينحصر دور السياق الدولي بمكوّناته القديمة والجديدة كافة في لعب دور المحفّز، وأثره الإيجابي يتمثل، في الدرجة الأولى، في الحدّ من الخلل الكبير في ميزان القوة بين الأفراد والسلطات ■

(٢٤) «انتخابات المجلس الوطني.. ومسيرة الإصلاح الإماراتية» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦/١٠/٣، <http://www.eccsr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,521,00.html> > .